

ضوابط حركة «الحال» النحوية

د. فيصل إبراهيم صفا
جامعة اليرموك

ملخص

لقد استخدم العامل النحوي، على نحو مغالى فيه، للتحكم بحركة التركيب الذي يقوم بوظيفة الحال، ذلك أن النحاة ربطوا أمر حركة التقديم بما عدّوه قدرة العامل من حيث تصرفه أو عدم تصرفه. والحق أن مثل هذا الربط يبدو بحاجة ماسة إلى الاختبار والتحقيق خاصة أنه يظهر للمتأمل غير قادر على الاقناع والتفسير. وعليه، فإن هذه الدراسة تعمل على امتحان هذا الضابط، واقتراح أساس بديل لضبط حركة الحال تقدما وتأخرا.

ABSTRACT

It is well known that ancient and most of present grammarians connect the fronting of the state phrase to a position before what they call 'al-amil «the regent» with al-'āmil itself, in terms of its being plastic or aplastic.

This study therefore attempts to examine the credibility of government hypothesis in dominating such 'amal. It also tries to set out the principal that is believed able to replace the old one that is based on the regent's circumstances, and dominate both the fronting and the postposing of the hal.

ضوابط حركة «الحال» النحوية

مقدمة :

في المحل الأول. وعليه، فإن حظر تحرك الحال إلى موقع غير الذي يظهر فيه لا يعني، بالضرورة، أن مجيء الحال، ابتداء في الموقع الذي حظر عليه الانتقال إليه، لحن.

نقد ضوابط النحاة على حركة الحال :

يأتي الحكم العام، المراد له أن يضبط حركة التركيب الذي يقوم بوظيفة الحال تقديماً، وقد أحكم ربطه (كما يوضح ابن مالك⁽¹⁾) بمسألة تصرف العامل فيه وعدم تصرفه. فالحال يجوز تقدمها على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف. ويكون التصرف بقبول التأنيث والتثنية والجمع في الصفات كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وبقبول ما سبق من علامات مضافاً إليها التصرف ماضياً ومضارعاً وأمرأ في الأفعال. فالفعل (دعا)، على سبيل المثال، يجوز

كانت نظرية العمل النحوي والعامل، كما هو الأمر في أبواب النحو المختلفة، ذات أثر مغالي فيه — إن لم تكن ذات أثر غير حقيقي على الإطلاق — في التحكم بحركة التركيب الذي يقوم بوظيفة الحال؛ ذلك أن النحاة ربطوا أمر حركة التقديم بما عدوه قدرة العامل من حيث تصرفه أو عدم تصرفه. والحق أن مثل هذا يبدو بحاجة ماسة إلى اختبار وتحقيق خاصة أنه يظهر للمتأمل غير قادر على الاقناع والتفسير، وعليه، فإن هذه الدراسة تنصب على امتحان هذا الضابط، واقتراح أساس بديل قادر على الضبط والتفسير.

على أنه قبل البدء بالحديث في هذا الأمر، لا بد من التنبيه على أن الكلام سوف لا يُعنى كثيراً بجواز أو بعدم جواز نزول الحال في المواقع المختلفة، ولكن بحركته من موقعه الذي يظهر فيه إلى موقع آخر مقدم

(1) ينظر : بهاء الدين عبد الله بن عقيل : شرح ابن عقيل (مجلدان)، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، 646/1 - 648.

تقدم الحال عليه لأن هذا الفعل متصرف في نفسه، فهو يقوى⁽²⁾ بالتالي، على التصرف في غيره، هكذا :

(1) مخلصا زيد دعا (...).

والصفة المتصرفة (راحل) قادرة على أن تصل بعملها إلى الحال المتقدمة عليها، في مثل :

(2) مسرعا ذا راحل (...).

في حين يذكر ابن مالك أن تقدم الحال على عاملها غير المتصرف كإسم التفضيل (أفعل) التعجب، غير جائز، من قِبَل أن غير المتصرف لا يستطيع أن يعمل فيما قبله لضعفه؛ وبالتالي يكون مثل :

(3) * ضاحكا ما أحسن زيدا (...)، و

(4) * زيد ضاحكا أحسن من عمرو (...)

غير أصولي.

ما أيسر أن يلاحظ أن النحاة لم يكونوا قادرين على إقناعنا بوجود علاقة منطقية واضحة تربط بين حركة الحال (بتقدمه) وظروف ما سموه هنا بالعامل.

فنظرية العامل⁽³⁾ ليست دائما قادرة على تفسير المسائل وحل الاشكالات؛ وهي هنا غير مقنعة في

ضبط حركة التركيب القائم بوظيفة الحال. وإذا كاد النحاة قد نسبوا للعامل غير المتصرف العجز عن أن يعمل في الحال المتقدمة عليه، فقد نقضوا هذا عندهم أجازوا تقدم الحال على عاملها غير المتصرف، كإسم التفضيل، حين يذكر للمفضل حال، وللمفضل عليه حال أخرى، كالتالي⁽⁴⁾ :

(5) زيد مفردا أنفع من عمرو مُعانا،

فحال المفضل (مفردا) تقدمت على عاملها (أنفع) كما يتصورون، فما الذي نفخ القوة في هذا العامل ليغدو قادرا على إيصال عمله إلى (مفردا) المتقدمة عليه، وقد كان قبل قليل عاجزا؟ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الموضوع، الذي كانوا يروون صلاحيته لوقوع الحال فيه، موضع ملبس عنا التحقيق؛ ف(ضاحكا) الذي قالوا بعدم أصوله تقدمه في (4)، على سبيل المثال، أوجبوا أن يذكر على النحو التالي⁽⁵⁾ :

(6) زيد أحسن من عمرو ضاحكا.

هذا الموقع الذي أوجب للحال (ضاحكا)، في مثل هذا التركيب، ملبس؛ إذ من العسير على أحدنا أن يتصور أن (ضاحكا) حال من (زيد) لا مر (عمرو). هذا، بالإضافة إلى ما يلاحظ من أن وقو (ضاحكا) بعد (زيد) في (4) فيه ما فيه من تقوية للأفضلية، وتسويغ لها من أول الكلام.

(2) يحاول أبو علي الفارسي و عبد القاهر الجرجاني فلسفة قوة العامل على العمل وضعفه، في كتاب المقتصد في شرح الايضاح (مجلدان) : بتحقيق : كاظم بح المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، بغداد 1982 / 673/1 - 675. وينظر في بعض هذا أيضا : أبو البركات عبد الرحمن الأنباري : الانصاف في مسائل الخلاف (مجلدان)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 1982، المسألة (31).

(3) من المعروف أن الدراسة اللغوية المعاصرة لا تعتمد (في نظرياتها النحوية العامة) نسقا واحدا من القواعد؛ وليس من غير الطبيعي اعتماد أكثر من نسق. وإذ نظرية العامل واحدة من تلك الأنساق؛ ومن جملتها كذلك نظرية الحالات الاعرابية، ونظرية الربط الحالي، ونظرية المراقبة... إلخ. ينظر في هذا : الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية؛ دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 49/1 - 50

(4) ابن عقيل 650/1 - 651

(5) السابق نفسه ص 648

(9) لقيت زيدا مصعدا منحدرًا؟

بل يمكن لأحدنا أن يتساءل : ما الذي يمنع مثل (مصعدا منحدرًا) أن يكون حالًا متعددة لـ (زيد) وحده، لا حالًا متعددة من متعدد؟ مثل هذه التساؤلات تجلّي لنا ضعف بعض الضوابط التي اعتمدها النحاة لحركة الحال ولتعيين صاحبها. وبناء على هذا، فإن ضابطًا أكثر صرامة ووضوحًا يعد ضروريًا لإحسان تعيين صاحب الحال بحيث لا يخطئه السامع أو القارىء.

ضابطا الموقعية وأمن اللبس :

على أنه يبدو لي أن لفت الانتباه إلى موقع الحال الأصلي ذو أهمية في وضع ضابط حركتها؛ إذ يفترض في الحال أن تحل في الموقع التالي مباشرة لموقع صاحبها(7)، كما يتضح في الشاهدين التاليين :

(10) أ — «وسخّر لكم الشمس والقمر دائبين(8)»

ب — تقول ابنتي إن انطلاقتك واحدا إلى الروع تاركي لا أبا ليا(9).

وأفترض ابتداءً أن تحرك الحال تقديماً أو تأخراً مرتبط على نحو وثيق بعدم قيام لبس في تعيين صاحب الحال؛ وعليه فإنه يفترض أن المعنى، في المقام الأول، يتقدّم الحال أو تأخرها هو صاحبها لا العامل فيها،

ولما كان تعيين صاحب الحال محور قضية حركة الحال، في نظر هذه الدراسة، فإن النحاة(6) اعتمدوا لتعيين صاحب الحال هذا (ومع توافر شرط التصرف في العامل) اعتمدوا فكرة عدم الالباس، كما اعتمدوا فكرة التناظر لتعيينه عند عدم أمن اللبس. فالأحوال فيما يلي :

(7) أ — لقيت هندًا مصعدًا منحدرًا،

ب — لقيت زيدا مصعدًا منحدرًا،

متأخرة، وصاحب أو صاحبها الحالين متقدمان. ولقد ألمح النحاة إلى عدم اللبس في تعيين صاحب الحال، كما في (7/أ) من حيث كانت إحدى الحالين مؤنثة والأخرى مذكرة، ومن حيث كان أحد الاسمين مؤنثًا والآخر مذكرًا؛ كما ألحوا إلى اللبس في ذلك، كما في (7/ب). إلا أن وسيلتهم في نسبة كل حال إلى صاحبها، عند عدم ظهور ذلك، هي القول بالتناظر أ، أي : جعل أول الحالين، في مثل (7/ب) لثاني الاسمين وثاني الحالين لأول الاسمين. وعلى هذا تعود الأحوال إلى أصحابها على نحو تناظري، هكذا :

(8) لقيت زيدا مصعدًا منحدرًا

ويحق للمرء هنا أن يتساءل : لم لا يتم رد الأحوال على أصحابها على أساس أن الأول للأول والثاني للثاني وهكذا، أي : على نحو تقاطعي، كما يلي :

(6) ينظر مثلاً : ابن عقيل 1 / 651 - 652.

(7) أشار مهدي الخزومي : في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، ط 3، 1985؛ ص 113، إلى هذا، وإلى إمكان تحرك الحال في بعض الظروف؛ غير أنه لم يشر إلى ضوابط النحاة علاوة على مناقشتها. أما عباس حسن : النحو الوافي (4م)، دار المعارف، القاهرة 1964؛ 298/2 - 299، فقد أشار إلى ترتيب الحال مع صاحبها، وكان متابعاً للنحاة القدماء في ذلك؛ بل لقد ذكر من الأمثلة (ص 299) ما يجعل الحال (متقدمة) فيها من إسم ليست له في الحقيقة. وقد ذكر (300/2 - 302) ترتيبها مع عاملها انطلاقاً من طبيعة العامل وظروفه.

(8) إبراهيم 33/14

(9) ينظر : ابن عقيل 1 / 644

كما هو الأمر عند القائلين بأثر العامل في حركة الحال. فعلى الرغم من أن الحال تأخرت عن الموقع المباشر لموقع صاحبها في مثل :

(11) أ — إذا المرء أعيتَه المروءة ناشئا

فمطلبها كهلا عليه شديد

ب — «وأرسلناك للناس رسولا» (10)

فإن صاحب الحال ظاهرة التعيّن؛ لعدم صلاحية شيء مما سبقه ليقوم بوظيفة صاحب الحال؛ فكان هذا هو الذي جوّز تأخره. فهل يصدق هذا أيضا في تقدّم الحال؟

للإجابة على السؤال السابق، يحسن تأمل الأمثلة الموالية :

(12) أ — رأيت غير مكترث محمدا،

ب — رأيت محمدا غير مكترث.

من البديهي أن الحال (غير مكترث) في موقعها في (12/أ) تعني ما لا تعنيه في موقعها في (12/ب)؛ فهي في الأول حال من الراي، لكنها في الثاني حال من (محمد) المرئي. وإنه لمن العسير على أحدنا أن يقول أن (غير مكترث) في (12/أ) حال من (محمد)، أو أنها في (12/ب) حال من الراي. وإذا كنا ممن يجوّز وقوع مثل (غير مكترث) في المثالين السابقين حالا من المركب الاسمي الذي يريد، تقدّم أو تأخر، فليس من أحد قادرا على الادعاء بوجود ضوابط لتعيين صاحب الحال، ولن يستطيع أحد أن يزعم أن ما مضى من أمثلة في (12) غير ملبس.

ولما كان الفعل (رأى) في (12/أ،ب) متصرفا، من قبل أنه لم يقع صلة لحرف مصدره ولا تاليا للام الابتداء أو القسم — كما يعرفون التصرف (11) — فإنه يفترض أن النحاة يجيزون، مثلا، أن تتقدم الحال

(غير مكترث) على الفعل (رأى) إن في (12/أ) أ (12/ب). فإذا كان تقدم الحال جائزا استنادا إلى فكرة كون العامل متصرفا، فكيف إذا يكون في مكترث أن يعين صاحب الحال في قولنا :

(13) غير مكترث رأيت محمدا؟

بل كيف يكون في مقدور أحدنا أن يقطع إذا كانت الحال قد تقدمت من موقعها في (12/أ) من موقعها في (12/ب)؟ هذا الاشكال يوقنا ف الركون إلى فكرة العامل (من حيث تصرفه أو عد تصرفه) والتي تقول بجواز تقدم الحال إلى ما قبل الفعل سواء أكان صاحب الحال ضمير فاعل الفع (رأى) في (13) أم المفعول (محمدا). وهذا يعني أ ربط حركة الحال، تقدما، بالعامل يفتقر إلى التدقيق على الأقل في ضوء الأمثلة آفة الذكر.

لكن، ما مدى صلاحية مبدأ علاقة الالباس أو عدمه، بموقع الحال؟

وللإجابة نتساءل: كيف يمكن تعيّن صاحب الحال فيما يلي :

(14) رأى محمد متكئا خالدا

(15) رأى محمد خالدا متكئا

(16) رأى متكئا محمد خالدا

(17) متكئا رأى محمد خالدا،

على سبيل التمثيل؟

من العسير أن يدعي أحدنا أن هذه البنية ترجع جميعا إلى بنية أصلية واحدة، إذ ليس من اليسر أن نتصور حرية في حركة الحال — كما تشير المواضع التي احتلتها الأحوال فيما سبق من أمثلة — ع الرغم من أن هناك أكثر من إسم يصلح لأن يكو

(10) النساء 79/4.

(11) ينظر، مثلا: محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني (مجلدان): دار إحياء الكتب العربية، مصر (غير مؤرخ)؛ 179/2.

أي من المواقع الكائنة قبل لفظ (خالد) ؛ في حين تتحرك (متأملاً) إلى أي موقع قبل (محمد) صاحبها، ويُحظر عليها (أي : على (متأملاً)) أن تتحرك متأخرة إلى أي موقع. إذ لو حدث أن تأخرت إلى ما بعد (خالد) مباشرة، أو إلى ما بعد (متكئاً)، لعدت حالاً أخرى من (خالد)؛ إذ لا تتضمن البنية وسيلة تمكن من رد (متأملاً)، إذا ما أخرجت، إلى صاحبها الحقيقي.

والحق أن لمبدأ الوقاية من الالباس نظائر في أكثر من باب نحوي؛ فلقد أشار النحاة مثلاً (12) إلى ضرورة التزام كل من المبتدأ والخبر موقعهما عند استوائهما في التعريف أو التنكير إلا بقريئة تمكن من تعيين المبتدأ أو الخبر عند التقديم أو التأخير؛ وبعدم توافر مثل هذه القريئة يكون أولهما ذكراً هو المبتدأ. ولقد قال النحاة بشيء قريب من هذا حين ألزموا (13) كلا من الفاعل والمفعول مكانه حين لا يظهر الاعراب في كل منهما، وحين لا توجد في الوقت نفسه قريئة تعيين أحدهما عند التقديم أو التأخير. وعليه، فليس استخدام مبدأ الالباس أو عدمه بدعاً هنا.

هذا، وإن كون الحال، ككثير غيرها، فضلة يعني أنها من الملحقات. فإذا كانت الجملة إنما تنعقد، مثلاً، بفعل وفاعل — عند الجميع — إضافة إلى المفعول في بعض الأحيان — فهذا يعني أن الفضلات لا تنعقد بها الجمل. بعبارة أخرى، إن ما تنعقد به الجملة يقتضي أن يكون فرعاً على أعلى رمز مميز للجملة، في حين تكون الفضلات أو الملحقات فروعاً على ما تنعقد به الجملة. ولما كانت الحال — عموماً لا تفصيلاً — تُحمَل على صاحبها، فهذا يعني أنها فرع على صاحبها؛ أي أنها تقع تالية له؛ وعليه فإن

صاحباً لتلك الحال. القول بتحول ثلاثة من الأمثلة لسابقة عن رابعها يقتضي، كما سبقت الإشارة، أن يحظى الحال بقدر كبير جداً من حرية التنقل؛ ويقتضي كذلك أن يُهمل أحد الاسمين، عند إرادة تعيين صاحب الحال، من غير ما مسوّغ لائق. فإذا ما أخذنا بفكرة موقع الحال، المباشر للاسم، مقترنة بمبدأ جلاء صاحب الحال في كل حال، كانت النتيجة ن (متكئاً)، في (14) مثلاً، حال من (محمد)، وأنها ني (15) حال من (خالد)، أما في (16) و(17) فحال من (محمد)؛ وذلك لأنه لو كانت (متكئاً) حالاً من (خالد) فيهما، لكان تقدم هذه الحال مؤدياً إلى اللبس في تعيين صاحبها؛ إذ هي في موقعها فيهما — لو كانت أصلاً حالاً من (خالد) — غير متعينة من أحدهما. وعليه فإنه يمتنع تقدمها على صاحبها (خالد) لي موقع آخر على الإطلاق مادام التركيب متضمناً لاسم آخر قيد ينزاع فيها. ف (متكئاً) في (16) و(17) متقدمة من موقع مباشر لموقع (محمد) ليس غير؛ إذ أن تقدمها من هذا الموقع يؤدي إلى لبس في تعيين صاحبها. وفي (14)، مرة أخرى، لا يمكن أن تكون (متكئاً) حالاً من (خالد) استناداً إلى فكرة لموقعية، واستناداً كذلك إلى أن التقديم المفترض ينزل ل حال موقعاً تكون فيه عادة الحال الخاصة ب (محمد) و ما مائله. لكن، كيف تبدو حركة الحال إذا ما كانت (أي : الحال) متعددة لتعدد أصحابها؟ فقد تتضمن البنية إسمين وحالين بحيث أن كل حال قد نزلت في الموقع المباشر لموقع صاحبها، كما يلي :

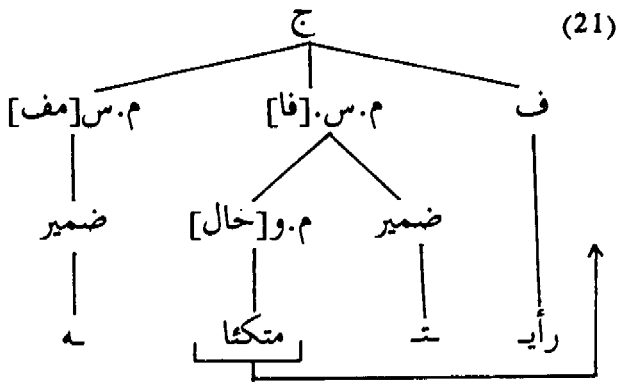
(18) رأى محمد متأملاً خالداً متكئاً ؛

فما إمكانات تحرك أي منهما ؟

والحق أنه انطلاقاً من مبدأ الموقعية ووجوب نفاء اللبس، فإنه يحظر على (متكئاً) أن تتقدم إلى

(12) ينظر، مثلاً، ابن عقيل، شرحه 231/1 — 234

(13) ينظر، مثلاً، ابن عقيل، شرحه 486/1 — 488



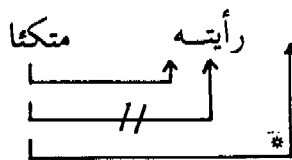
وحركة الحال إلى الأمام في مثل هذا واجبة بسبب من اتصال ضمير المفعول.

كذلك يمكن جعل هذه الحال من ضمير المتكلم، مرة أخرى، باستخدام الحال الجملة التي تتضمن من الروابط ما يصلها بيسر بصاحبها الحقيقي المراد وهو الضمير فاعل الفعل (رأى)، هكذا :

(22) رأيت وأنا متكنا.

ويكون تحرك هذه الحال الجملة (تأخرا) واجبا مع اتصال (واو) الحال بها. وبناء على هذا، فإن الحال (متكنا) — في موقعها الذي تظهر فيه في المثال (19) — متعينة للضمير الذي يسبقها مباشرة؛ ويمتنع، نتيجة لذلك، تقدمها، هكذا :

(23)



(إذ يشير السهم الصغير إلى ارتداد (متكنا)

على صاحبها ضمير الغائب المتصل بالذكر المفرد؛ ويشير السهم الثاني المتوسط المُعَلَّم بقاطعتين إلى عدم صحة ارتداده على ضمير المتكلم؛ في حين يشير الثالث الأكبر المُعَلَّم برمز النجم إلى عدم أصولية تقديم هذه الحال).

ظهورها في غير موقعها الواجب لها، يعني تحركها من ذلك الموقع تقدما أو تأخرا. ويُفترض في مثل هذا التحرك أن يستند إلى ضوابط تمكن من تعيين صاحبها، وإن لا يستند الأمر إلى ضوابط كهذه، يضع الغرض، ونسلم أنفسنا إلى الالباس.

أشكال الضمائر المتصلة قبل الحال :

لاشك في أن التركيبات التي تتضمن أكثر من ضمير متصل بينية صرفية واحدة، وتوَلَّى فيها هذه الضمائر حالا خالية من العلامات التي تصل هذه الحال بأحد تلك الضمائر، لاشك في أنها بحاجة إلى ما يعين صاحب الحال فيها، ويضبط حركة تلك الحال. فقد يقال في مثل :

(19) رأيتكنا

لم لا تكون (متكنا) حالا من ضمير المتكلم الفاعل؟ يسوّغ مثل هذا التساؤل أنه ليس بالامكان إنزال الحال في الموقع التالي مباشرة لهذا الضمير بسبب من اتصال ضمير الغيبة؛ فاتصال الضمائر هذا قد يُلبس صاحب الحال؛ ولذا يبدو (متكنا) هنا صالحا لأي من الضميرين.

وعندي أن بنية كهذه لا تتضمن في الحقيقة ليسا كهذا المزعم أخذاً بمبدأ الموقعية الذي يفرض إعطاء الحال للاسم السابق عليها مباشرة مادام صالحا لذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا إذا ما أردنا أن تكون هذه الحال لضمير المتكلم، جعلناها مقدمة هكذا :

(20) متكنا رأيتكنا

على أساس أن موقعها بعد (تاء) الفاعل، لا على أنها مقدمة من موقع بعد ضمير المفعول؛ والمشجر التالي يوضح هذا التصور :

(24) ؛ أو كانت «الخطابة»، في (25) هي الحافزة على التفضيل ؛ أو كان «الاسراع» هو المراد قبل كل شيء، في (26)، فليس هناك من سبب تركيبى يمنع الاحوال السابقة من أن تتقدم على ما سموه العوامل اللهم إلا إذا كنا ننجيز إيقاع (خطيبيا)، مثلا، تمييزا لا حالا ؛ فيكون المانع من عدم التقديم هو كونه تمييزا.

لقد عدّ النحاة (16) وقوع الفعل صلة لحرف مصدرى، أو تاليا للام الابتداء أو القسم من أسباب عدم تصرف الفعل العامل، كما سلف، وامتناع تقدم الحال تبعا لذلك عليه، كما يظهر كل ذلك فيما يأتي، على التوالي :

(27) رجوته أن يأتي مسرعا

(28) إنني لأزورك مبتهجا

(29) لأزورن راضيا محمدا.

حقا يعد تقدم (مسرعا)، في (27)، ممتنعا: أما تقدمها على (يأتي) فلأنه لا يجوز أن يفصل بين (أن) والفعل بعدها فاصل من حيث كانا وحدة متماسكة ؛ وأما تقدمها على (أن يأتي) معا فلأن (أن) أداة مصدرية لا يجوز لعنصر، من العناصر الواقعة في حيزها، أن يتجاوزها مع بقاء ذلك العنصر على إعرابه الذي اكتسبه من موقعه داخل بنيتها الأصلية ؛ فهي (أي: أن) تقف حاجزا يمنع تسرب شيء مما بعدها — حاملا إعرابه السابق — إلى ما قبلها. أما امتناع تقدم (مبتهجا)، في (28)، على (أزورك) فلسبب تيسر ملاحظته، استنادا إلى ما سبق تقريره، هو أن هذه الحال حال من ضمير المخاطب المتصل ؛ وتقدمها يؤدي إلى توهم كونها حالا من غير ذلك الضمير؛ وذلك لوجود ما يصلح أن تكون هذه الحال منه،

إن بنية مثل (20) أصولية بالتأكيد؛ وغير الصحيح هو التفسير القائل بجواز وقوعها حالا من ضمير المفعول مقدمة على الفعل. فأصولية التقديم ولحنه ليسا محكومين، في نظر هذه الدراسة، بالعامل من حيث تصرفه أو عدم تصرفه، كما رأى جمهور النحاة، ولكن بعدم الالباس. إن الحكم بعدم صحة وقوع (متكئا) قبل الفعل في مثل (20) ليس مطلقا، ولكنه مقيد بكونه حالا من ضمير المفعول. فتقدمه إذا جاز حين يكون حالا من ضمير الفاعل المتصل ؛ بل قد يكون هذا التقدم واجبا لانتفاء إمكان وقوعه (أي وقوع الحال) مباشرة لموقع صاحبه بسبب من ضمير المفعول المتصل ؛ وفصل الضمير المتصل غير جائز مادام الاتصال متأثرا (14).

لقد سلفت الإشارة إلى أنه يمنع الحال، عند النحاة، من التقدم على عاملها كون العامل غير متصرف؛ وقد ذكروا (15) أن مما يجعل العامل غير متصرف كونه فعلا جامدا، كفعل التعجب الذي منعوا تقدم الحال معه عليه أو على صاحبه؛ أو كونه صفة تشبه الجامد كإسم التفضيل؛ أو كونه إسم فعل، مثلا، كما يظهر في الأمثلة الموالية على التابع :

(24) ما أحسنه مقبلا،

(25) هو أفصح الناس خطيبيا،

(26) نزال مسرعا.

فالأحوال المذكورة في الأمثلة السابقة مُنع تحريكها بالتقديم لصفة رأوها فيما عدّ، سابقا، من العوامل، هذه الصفة هي عدم التصرف. والحق أن تقديم الحال فيما مضى محكوم بمدى الاهتمام بهذه الحال: فإذا كان «الاقبال» هو المثير للتعجب، في

(14) ينظر، مثلا: ابن عقيل، شرحه 99/1

(15) ينظر، مثلا: علي بن محمد الأضخوني: شرح الأضخوني على ألفية ابن مالك (ضمن حاشية الصبان) (مجلدان)؛ دار إحياء الكتب العربية، مصر (غير مؤرخ) 180/2

(16) ينظر، مثلا: الصبان، حاشيته 179/2

كما يظهر فيما يلي :

(30) * آتِي مَبْتَهَجًا أَزُورُكَ (...)

فلو كان تقدم (مبتهجا) جائزا، على النحو الذي مضى في (30)، لأوهم ذلك أنها حال من ضمير المتكلم فاعل الفعل (أزور)؛ مع أنه لا يوجد ما يدل على حدوث التقديم أو على أنها حال من ضمير المخاطب. أما أن تُقَدَّم (مبتهجا) على (لأزورك)، أي على الفعل متصلا باللام، فهو كذلك ممتنع للسبب المذكور آنفا، وهو أن التقديم يوهم وقوعها حالا من ضمير المتكلم المتصل ب (إن) ؛ ولسبب آخر لاحظته النحاة بحق، هو كون (لام) الابتداء مانعة من تسرب ما بعدها — حاملا إعرابه السابق — إلى ما قبلها ؛ فهي حاجز مانع من التجاوز. ولو وقعت (مبتهجا) قبل (لأزورك)، لما وجدنا مسوغا يبيح لنا القول بالتقدم لعدم توافر ما يشير إليه ؛ ولما وجدنا شيئا يمنع من نسبتها إلى ضمير المتكلم المتصل ب (إن) ؛ كما يظهر ذلك فيما يلي :

(31) * إَتِي مَبْتَهَجًا لِأَزُورُكَ (...)

ف (مبتهجا)، هنا وبعد التقدم، حال مباشرة من ضمير المتكلم في (إتي). هذا، وما قيل في (لام) الابتداء — من حيث عدّها حاجزا — يقال في (لام) القسم في (29).

منع التقديم وعلاقته باشكال معنوية العامل :

إن من الأمور التي تجعل العامل، حسب تصور النحاة، غير متصرف كونه عاملا معنويا : أي لفظا تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه، وكالظرف والجار والمجرور وما إلى ذلك (17). ولهذا فقد رُبطت حركة الحال تقديما بمثل هذا النمط من العوامل. وقد مُثِّل للأحوال

مع هذه العوامل المعنوية المزعومة كما يلي :

(32) تَلِكُ هِنْدٌ مَجْرَدَةٌ

(33) لَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخْوَكُ

(34) كَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ

(35) زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالِسًا

(36) زَيْدٌ فِي الدَّارِ نَائِمًا

فالأحوال (وهي الموسومة بخط تحتي واحد). فيما سبق، محظور عليها أن تتقدم على عواملها المعنوية (المُعَلِّمة بخطين تحتين). إن حظر النحاة لمثل هذا التقديم، أو تجويزهم له. مفتقر إلى التفسير المقنع؛ هذا، مع العلم أن حركة الأحوال المحتملة فيما مضى ليست، في الحقيقة، مقصورة على المواقع الكائنة قبل هذه العوامل المزعومة. بل إن منع تحريك الحال إلى الموقع التالي لهذه العوامل، أو تجويزه، في حاجة إلى تفسير مناسب.

أما المثال (32)، فإن حركة (مجردة) إلى ما قبل (تلك) — وهو المعداد عاملا — ممتعة حقا ليس لأن العامل معنوي غير متصرف، ولكن لأن في التركيب إسمين يصلح أن تكون الحال من أحدهما ؛ وعليه فإن التقدم يُخْلِص هذه الحال لاسم الإشارة؛ فليس هناك من دليل يشهد على ملكية (هند) لهذه الحال. كذلك يُحظر تقدم (مجردة) إلى ما بعد (تلك) وقبل (هند) للسبب الآنف نفسه. وحين تكون الحال من إسم الإشارة وواقعة بعده مباشرة فإنه يجوز أن تتحرك إلى ما قبله؛ لأن هذا التحرك لا يخرق الأساس الذي سبق ذكره. هذا علاوة على الفارق الدلالي بين وقوع الحال (مجردة) بعد إسم الإشارة مباشرة، ووقوعها بعد لفظ (هند) ؛ ففي الموقع الأول يكون المشار إليه (حال كونه ملتبسا بالتجرد ساعة الإشارة)

(17) ينظر، مثلا: الأحمري، شرحه 180/2 - 182

المخاطب المتصل بالظرف (عند). من هنا امتنع تقدمه إلى ما قبل هذا الظرف وبعد (زيد) حتى لا يقوم وهم بأن الأخير (أي : زيدا) صاحبه. وما امتنع تقدمه على هذا النحو ولذلك السبب حُظِر كذلك تقدمه (وهو حال من ذلك الضمير) إلى ما قبل (زيد). وبهذا لا يكون العامل المعنوي (عند) سببا في امتناع تقدم الحال (جالسا).

يبقى بعد هذا المثال (36) ؛ ف (نائما)، فيه، ممتعة التقدم لا لأن العامل المزعوم (في الدار) غير متصرف، ولكن لأنه — في موقعه الذي يظهر فيه — حال من الضمير المستكن، كما يعبر النحاة، في الجار والمجرور؛ وهو ممتنع كذلك للسبب الدلالي، المشار إليه أنفا في المثال (32). هذا على الرغم من تجويز الكوفيين وبعض البصريين (18)، لمثل هذا التقدم؛ فقد قيل أن السماع وارد (19) بتقدم الحال على عامله شبه الجملة. من ذلك قول النابغة (20) :

(37) رهطُ ابنِ كوزٍ مُحِقِّي أذراعِهِم
فيهم ورهطُ ربيعةِ ابنِ حذارِ،
وقول الآخر :

(38) بنا عاذ عَوْفٌ وهو باديء ذلة
لديكم فلم يَعدَمَ ولاءٌ ولا نصرا.

غير أن النظر إلى كل من (محقبي أذراعهم) و (باديء ذلة) على أنهما حالان مقدمتان على الجار والمجرور (فيهم) والظرف (لدى) في (لديكم)، على التوالي، لا مسوّغ له على الإطلاق؛ إذ ليس هناك من دليل على التقديم. ويضارع الشاهدين (37) و(38) الأيتان التاليتان، على سبيل التمثيل :

هو هندا ؛ وفي الموقع الآخر يكون المشار إليه هو هندا (حال كونها ملتبسة بالتجرد). قد يقال : مادام المشار إليه هو (هندا)، فلا فرق بين أن تكون الحال لاسم الإشارة وأن تكون ل (هند). لا يقال ذلك لأن حال التجرد في المشار إليه (في الموقع الأول) هو سبب إسناد (هند) إلى المشار إليه ؛ ولأن حال التجرد في (هند) (في الموقع الآخر، أي كما في (32)) هو سبب الإشارة إليها. وبعبارة أخرى، فإنه يمكن القول بأن المشار إليها — بصرف النظر عن تجردها أو عدم تجردها — تشبه (هندا) أو هي (هند) حال كونها مجردة (أي: عندما تكون الحال تالية ل (هند)) ؛ وأن المشار إليها حال كونها مجردة (بوقوع لفظ الحال تاليا لاسم الإشارة) تشبه (هندا) أو هي (هند) بصرف النظر عن تجردها أو عدم تجردها.

وأما المثالان (33) و(34) فإن تحرك كل من (أميرا) و (راكبا) فيهما إلى ما قبل (ليت) و(كأن)، على التوالي، محظور للصدارة التي لكل منهما؛ فهما حاجزان مانعان من تسرب عنصر الحال — حاملا إعرابه — من حيز كل منهما إلى الخارج. وأما تحركهما إلى ما بعد (ليت) و(كأن) مباشرة، فذلك أيضا محظور بسبب من عدم التسامح في حركة المكونات في البنى المماثلة، أي البنى المنسوخة بمثل هذه الحروف، إلا إذا كان بعض هذه المكونات أشباه جمل، كما يقولون ؛ فقد كثر التسامح في أن تترك أشباه الجمل مواقعها إلى مواقع مناسبة أخرى.

وإذا ما تأملنا في المثال (35)، وجدنا أن بنيته تتضمن اسمين يطابقان الحال في الجنس والعدد؛ وهذا من شأنه أن يدفع إلى الشك في صحة مجيء الحال من أي منهما. هذان الاسمان هما : (زيد) وضمير

(18) الأشموني، شرحه 181/2

(19) السابق نفسه 181/2 — 182

(20) ينظر : العيني في ذيل الأشموني 181/2

(39) أ — «قال الذين استكبروا إِنَّا كَلَّا فِيهَا» (21)

في قراءة النصب في (كَلَّا) (22)،

ب — «وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته... والسماوات مطويات بيمينه» (23)

في قراءة النصب في (مطويات) (24).

ومهما يكن من أمر عدم تجويز جمهور النحاة تقديم الحال على عاملها شبه الجملة، وعلى الرغم من رأى هذه الدراسة بعدم وجود تقديم في الأيتين السابقتين والشاهدين (37) و(38)، فإن هذه الشواهد كلها تنقض فكرة تأثير العامل في تقديم الحال، كما تنقض فكرة كون شبه الجملة عاملا ضعيفا يمتنع لأجله تقديم الحال التالي له.

يضاف إلى ما سبق من مناقشة أن الحال في المواقع التي ظهرت فيها في الشواهد السابقة، يفيد غير ما يفيد وقوعها بعد شبه الجملة. وقد سبقت الإشارة إلى الفرق الدلالي.

هذا، وقد كان من المنتظر أن يحتج المحوِّزون، لتقدم الحال على الجار مع مجروره (25)، بالشواهد التي ذكرها النحاة (26)، مانعا أكثرهم فيها من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف. هذه الشواهد احتج بها نحاة آخرون، من ناحية أخرى، على جواز التقديم. مهما يكن من أمر، فقد يكون من المفيد أن ننظر في بعض هذه الشواهد لنرى مدى انطباق ما قررتة هذه الدراسة من ضوابط لحركة الحال تقديمًا،

(21) غافر 48/40

(22) الزمخشري، الكشاف 171/4

(23) الزمر 67/39

(24) الزمخشري، الكشاف 144/4

(25) مع فارق هو أن المجرور صاحب الحال

(26) ينظر، مثلا: الأشموني والصبان 176/2 — 178

(27) الأشموني، شرحه 176/2

ولنتبين من جهة أخرى صحة تفسير المانعين من تقديم الحال على صاحبها المجرور وبالحرف؛ ذلك التفسير (27) القائم على فكرة العامل ضعيف؛ فتعلق العامل بالحال، في أنظارهم، تال لتعلقه بصاحب الحال «فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين...». من هذه الشواهد ما يلي:

(40) تَسَلَّيْتُ طَوْرًا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

بذكراكم حتى كأنكم عندي،

(41) لئن كان برد الماء هيمان صاديا

إلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبٌ،

(42) غَافِلًا تَعْرُضُ النِّيَّةَ لِلْيَمِينِ

عِيْدُ فَيُدْعَى وَلَا تَحِينَ إِبَاءً،

(43) فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِيبْنَ وَنَسُوهُ

فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَّغًا بِقِتْلِ حِيَالٍ.

فعند التأمل في الأول منها (أي في (40))، يتجلى كيف أن التقديم كان سائغا لعدم كسره قاعدة انتفاء اللبس في تعيين صاحب الحال؛ فعلى الرغم من أن صاحب الحال، فيه، الضمير المتصل في (بينكم)، وعلى الرغم أيضا من وجود إسم قبل هذا الضمير، فإن هذا الاسم لا يصلح أن يكون صاحبا للحال بدلا منه (أي من الضمير). من هنا، فقد ظلت القاعدة القائلة بعدم جواز تقديم الحال — إذا كان التركيب متضمنا لإسمين يصلح أن تكون الحال من أحدهما —

سليمة لم تسمّ؛ وهذا يعني أن لزوم الحال في بعض الأحيان لموقعها يضمن أن تُسند الحال إلى صاحبها المراد. أما هنا فإن ضمير المتكلم المفرد لا يصلح أن يكون صاحباً للحال (طراً) لأنها إنما يشار بها إلى متعدد.

أما الشاهد (41)، فإنه على الرغم من أن كلا من الحالين (هيمنان) و(صاديا) مفرد مذكر يصلح لأن يكون، من هذه الناحية، حالاً من كل من ضمير المتكلم المتصل في (لّي) و(الماء)، فإن المعنى ينفي أن يكون أحدهما حالاً من (الماء)؛ فمثل هذه الحال لا يلبس بها إلا الحّي، وربما الحّي العاقل. وهكذا يكون قد توافر مع التقديم أمن اللبس في تعيين صاحب الحال الحقيقي.

وأما الشاهد (42)، فقد تقدمت فيه الحال (غافلا) على صاحبها وعلى عاملها، كما يرى النحاة؛ غير أنها لا تصلح إلا حالاً من لفظ (المراء) المتأخر الذي لا يوجد قبله ما يصلح الالتباس بها. ومثل هذا يقال في (فرغاً)، في الشاهد (43)، والتي لا تصلح إلا حالاً من (قتل «حبال»); ف (الفرغ) لا يكون إلا من القتل أو المقتول لا من القاتل الذي يشير إليه الضمير المتصل في (يذهبوا). فعلى الرغم من أن (فرغاً) مصدر، والمصدر يصلح حالاً من المفرد وغيره، إلا أن المعنى المتعارف عليه أن الهدر لا يكون إلا للمقتول ولدمه.

هكذا إذا كان التقديم في الشواهد السابقة واقعا في ظل انتفاء اللبس في تعيين صاحب الحال الحقيقي. وهكذا، أيضاً، لم يكن لمسألة جرّ صاحب الحال — بالحرف — أثر في منع تقديم حاله عليه، ضعيفا كان هذا الحرف أم قويا في إيصال عمله إلى

معموله صاحب الحال. الأمر الضروري الذي لا بد من ملاحظته، عند إرادة التقديم، هو بقاء اللبس — في تعيين صاحب الحال الحقيقي — مأمونا.

امتناع تقديم الحال المؤكدة لمضمون الجملة :
إذا كان لنا أن ننهي الحديث في هذه المسألة التركيبية من باب الحال (28)، فبتجلية الأمر فيما سمّوه الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها؛ تلك الجملة التي اشترطوا أن تكون اسمية: ركنها معرفتان جامدتان. مثل هذه الحال حُظِر أن تتقدم على صاحبها الجملة، أو أن تتوسط بين ركنيها (29). وقد يُمثّل لهذه الحال بما يلي :

(44) أنا محمد معروفاً،

(45) هو الحق لا شكّ فيه ؛

فكل من (معروفا) و(لا شكّ فيه) يجب أن تلتزم موقعها ؛ ولذلك يُحكّم على التقديم بعدم الجواز استناداً إلى أن المؤكّد يُفترض أن يتلو مؤكّده ؛ فما يلي محكوم عليه باللحن أو بأنه غير أصولي :

(46) * معروفاً أنا محمد (...)

(47) * أنا معروفاً محمد (...).

وعندي أن هذه الحال، سواء أكانت مفرداً أم جملة، ليست — كما قالوا — مؤكدة لمضمون الجملة قبلها. هذه الحال يتغير، في الحقيقة، صاحبها بحسب موقعها : فهي، من حيث المواقع التي يجوز لها أن تنزلها، صالحة لأن تكون في نهاية البنية — كما في (44) و(45) ؛ أو أن تتوسط بين ركني الجملة، كما في (46) و(47) ؛ أو أن تكون في أول الكلام. أما من حيث حركتها، فمحكومة بمبدأ أمن اللبس في

(28) وربما كان لمسألة التقديم هذه نظير في هذا الباب، كباب التمييز.

(29) ينظر، مثلاً : الأشموني والصبان 185/2 — 186.

ضرورة توافر الشرطين المذكورين في صاحب الحال.
من هذه الشواهد الآية التالية :

(48) «فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ»⁽³¹⁾

فجمله (تحمله) تتضمن ما يربطها بالضمير
فاعل الفعل (أتت)، وبالضمير المجرور في (به). فحين
تتضمن البنية قرينة تعين صاحب الحال من غير لبس،
يتوقف الأخذ بمبدأ الحال للأقرب. وفي هذا الشاهد
كان الموقع الأقرب هو القرينة الوحيدة لتعيين
صاحب الحال. كما أن الموقع الذي حلت فيه هذه
الحال يقضي بأن تحمل على أقرب مناسب؛ وعليه
فإنها ترد مباشرة على الأخير، أي على الضمير المجرور
في (به).

ومن ذلك أيضا :

(49) «أَلَمْ تَرَ أَنَا أُرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ
تَوَزَّاهُمْ أَرْأَاهُمْ»⁽³²⁾

فجمله (توزهم...) ترتبط ب (الكافرين)، حالا،
مثلما ترتبط ب (الشياطين). على أن الأول
(أي : الكافرين) هو ما نراه صاحبا للحال تعيينا من
غير لبس للعلة التي ذكرت في (48).

على مثل هذا يفهم كثير من الآيات القرآنية
المتضمنة لأحوال يصلح أكثر من إسم فيها لأن يُسند
إليه كل من تلك الأحوال.

إن آخر الأسماء ذكرا لا يتعين باستمرار
صاحبها للحال، كما سبقت الإشارة، ولو كان كل من
الحال والاسم السابق عليها متضمنين لعلامات تُصلح
أحدهما للآخر من الناحية الشكلية؛ فقد تُرجح
القرينة حمل الحال، أحيانا، على الأبعد؛ فالآية :

تعيين صاحبها الحقيقي. فإذا ما كان صاحبها المراد هو
(محمد)، فتقدمها — سواء إلى ما قبل (محمد) أم إلى
أول البنية — محظور؛ لأن هناك ما تصلح له حالا،
وهو (أنا). وهي في موقعها بعد (محمد) ذات دلالة
غير الدلالة التي تكون للتركيب إذا ما وقعت الحال
بعد الضمير (أنا)؛ تلك الدلالة التي سبق بيانها عند
الحديث على المثال (32). وأما حركة هذه الحال إذا
كانت من (محمد) وواقعة بعده، فجائزة تقدا إلى
أول الكلام؛ لأن مثل هذا التقدم لا يخرق القاعدة
التي تكرر تقريرها.

صلاحية الحال لأكثر من إسم :

ما أكثر أن ترد الحال وفي الكلام غير إسم
يناسبه أن تكون الحال المذكورة منه. فهناك العديد
من الآيات القرآنية⁽³⁰⁾ التي تتضمن كل منها حالا
واحدة تصلح أن تكون لأكثر من إسم في الكلام؛
لكن هذا لا يعني جواز حمل الحال على أي إسم صالح
تضمنه الكلام؛ ذلك لأن آخر مذكور من الأسماء
يتعين أن يكون صاحبا للحال ما توافر فيه، أولا، ما
يصلحه لذلك — شكلا — من حيث الجنس والعدد
ومن حيث تضمّن الحال ما يربطها في الغالب به؛
وما توافر، ثانيا، ما يجعل المعنى متناسبا إذا ما ردت
الحال عليه. وهذا يعني أن مجرد توافر هذين الشرطين
في أكثر من إسم في الكلام لا يعني جواز ردّ الحال
على أي إسم شئنا؛ بل لا بد من تعيين آخر الأسماء
ذكرا صاحبا لتلك الحال.

ولعل من المفيد أن نعرض لبعض الشواهد،
التي قيل أن الحال ممكنة فيها من أكثر من إسم،
مطبّقين المبدأ المشار إليه وملتفتين باستمرار إلى

(30) قام باستقراؤها وحصرها الأستاذ : محمد عبد الخالق عضيمة في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الثالث/الجزء الثالث)، مطبعة حسان، القاهرة (غير
مؤرخ) ص 44 - 51، 73 - 81

(31) مريم 27/19

(32) مريم 83/19

(50) «أولئك لهم جنات عدن تجري من تحتهم الأنهار يحملون فيها من أساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس وإستبرق متكئين فيها على الأرائك...» (33).

عد العكبري (34) (متكئين) فيها حالا من الضمير في (تحتهم)، أو من الضمير في (يحملون) أو (يلبسون).

لا شك في أن تصور صاحب الحال في كل ما ذكر، على هذا النحو من الاستواء في نسبة الحال إلى كل، غير مقنع وملبس في آن معا.

وعندي أن (متكئين) هذه حال من الضمير في (لهم) في أول الآية، لا من أي من الضمائر التي ذكرت؛ وذلك لأن الآية تذكر أكثر من حال من هذا الضمير في (لهم)، الحال الأولى هي: (تجري من تحتهم الأنهار)، والثانية هي: (يحملون فيها من أساور من ذهب)، وقد عطف على هذه الحال حال من جنسها هي: (يلبسون ثيابا خضرا من سندس وإستبرق)؛ أما الحال الأخيرة فهي: (متكئين...).

فعلى الرغم من صلاحية الضمير في (يلبسون) أو (يحملون) أو في (تحتهم) صاحبا للحال (متكئين)، فإن المراد لم يكن جعل (متكئين) حالا من واحد من الضمائر المذكورة، ولكن من الضمير في (لهم). هذا، علاوة على عدم اتساق المعنى اتساقا محكما إذا ما جعل (متكئين) حالا من ضمير الفاعل في (يلبسون) أو (يحملون).

خاتمة :

يبدو العامل النحوي، بعد ما مضى، غير ذي أثر في ضبط حركة الحال تقديما أو تأخرا؛ بل إنه ليظهر — على فرض الإقرار بوجوده في باب الحال — غير معني من قريب أو بعيد بتقدم الحال أو تأخره. إن ضعف العامل أو قوته، أو بعبارة أخرى عدم تصرفه أو تصرفه، لا يمنع حركة ولا يسمح بها. كل ما في الأمر أن الحال لها في العادة موقع تال مباشرة لصاحبها، وأن مفارقتها لهذا الموقع مرتبطة بظهور صاحب الحال من غير لبس، ويتجلى الدليل على حدوث الحركة — إن تم لها وقوع.

(33) الكهف 31/18

(34) أبو البقاء العكبري: إملأ ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن؛ ط الشرفية، مصر 1303هـ؛ 2/54